

العنوان:	النخبة السياسية فى مصر
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	الجمل، مايسة
المجلد/العدد:	مج15, ع166
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1992
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	38 - 53
رقم MD:	712958
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الحكومة المصرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/712958

النخبة السياسية في مصر

مايسة الجمل

محاضرة في علم الاجتماع،
الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

تتناقش هذه الدراسة ظاهرة التناقض بين استمرارية النخبة السياسية الحاكمة في مصر والتغيرات الجوهرية في التوجهات السياسية للنظام المصري منذ العام ١٩٥٢، وحتى آخر السبعينيات، وهي الظاهرة التي تبدو أحياناً غير متسقة مع النظريات الشائعة في علم السياسة وعلم الاجتماع، سواء المجردة منها أو التطبيقية.

تعرض الدراسة لبعض المقولات النظرية حول دور النخبة الحاكمة في المجتمعات الحديثة ومقومات السلطة أو القوة التي تتمتع بها هذه النخبة. وهي المقومات التي تهيء لهذه النخبة امكانية الوصول إلى الحكم أو التأثير في سياسات النظام الحاكم. ثم تنتقل الدراسة بالتحليل إلى الحالة المصرية، وتركز بشكل خاص على مفاهيم ومقومات شرعية وسلطة النخبة الحاكمة في مصر.

وينقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية: أولها، مقومات النظام الحاكم في مصر، ثانيها، طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في مصر وعلاقتها بعملية صنع القرار، ثالثها، خصوصية النخبة السياسية الحاكمة في مصر.

بعض المقدمات النظرية للدراسة

يبرز مفهوم الشرعية في غالبية الأدبيات التي تتعرض لدور وطبيعة النخبة الحاكمة الرسمية في المجتمعات الحديثة وعلاقتها بالمجتمع، كعنصر أساسي في تحليل نظم وأنماط الحكم والركائز المؤسسية التي تكفل لهذه النخبة فرض وممارسة سيطرتها على المجتمع.

وتتعرض هذه الأدبيات لعلاقات القوة إما مباشرة من خلال مناقشة القنوات المؤسسية والقانونية والشرعية التي تكفل للحاكم أو للنظام فرض سيطرته على المجتمع، أو عن طريق غير مباشر من خلال تعرضها لجماعات القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية خارج الاطار

الرسمي للنظام، التي تمارس ضغوطها على النخبة، وهي الجماعات المسؤولة أصلاً عن صعود نخبة بعينها إلى الحكم.

وفي كلتا الحالتين، يكون الكيان الرسمي للحكم المتمثل في الدولة بمؤسساتها الجهة الفارضة والفعالة والقادرة على فرض سياسات بعينها. هذا لا ينفي قدرة وقوة كيانات خارج الدولة في التأثير في توجهات النظام الحاكم، ولكنه يؤكد أهمية استعمال - والسيطرة على - القنوات الشرعية للحكم، لضمان فعالية وتنفيذ تلك السياسات.

والدولة كيان مطلق لا يمكن تعريفه إلا بمجموع مؤسساتها وأدوارها المتفرقة. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع لا يمكن التطرق إليها بعيداً عن العلاقات الأكثر تحديداً بين مؤسسات الدولة والمجتمع. وترتكز هذه العلاقة بدورها على نقطتين رئيسيتين: الشرعية القانونية للمؤسسة، التي تستمدّها تلقائياً كفرع من كيان الدولة، والقنوات السياسية والمادية لفرض السيطرة والحكم. وتمارس مؤسسات الدولة سيطرتها الشرعية من خلال حيازتها عنصريين من عناصر السلطة: سلطتها المادية بفضل احتكارها لموارد المجتمع، وسلطتها الشرعية التي تؤهلها للحكم. ويقول فيبر إن ممارسة السيطرة تعتمد إما على ملكية الدولة للموارد وهي الحالة التي تنشأ في ظلها علاقة بين الدولة والفرد محصورة في إطار الاحتياجات المادية للمجتمع، ومحدودة بالشروط التي تملئها تلك العلاقة، وإما من خلال استعمال الدولة سلطتها الشرعية التي تتيح لها السيطرة على المجتمع بموافقة أفراده^(١). ويقوم هذا النوع الأخير من فرض السيطرة على اقتناع الفرد بحق الدولة الشرعي في ممارسة السلطة بعيداً عن سيطرتها المادية الفعلية أو المحتملة. وعادة ما تمارس الدولة الحديثة سيطرتها بدمج عنصري السلطة المتاحين لها: السلطة المادية والسلطة الشرعية.

وتتعرض غالبية النظريات الاجتماعية والسياسية التي تناقش علاقة الدولة بالمجتمع لدور النخبة الحاكمة. وتتفاوت مفاهيم النخبة لدى العديد من المحللين، ولكنها عادة ما تجمع على التفرقة بين النخبة المؤسسية داخل إطار الدولة والنخبة غير الرسمية ممثلة في جماعات النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع. وتتمتع جماعات النخبة هذه بعناصر مادية أو فكرية - أو كليهما - تؤهلها ممارسة السيطرة بعيداً عن السلطة المستمدة من كيان الدولة ذاته كالسلطة التي تمارسها النخبة المؤسسية. والنخبة الحاكمة سواء الرسمية أو الغير رسمية هي جماعة محدودة نسبياً، لها قوة تأثير وإحداث تغير. وسيطرة النخبة الرسمية ليست بالضرورة أكثر فعالية من سيطرة النخبة غير الرسمية. فالأخيرة كثيراً ما تفرض سيطرتها على النخبة الرسمية المؤسسية عن طريق نفوذها في المجتمع وهيمنتها الكبيرة على موارده أو على فكره. والأمثلة على ذلك وفيرة في وطننا العربي. وتدخل هذه الجماعات في مساومات مادية وفكرية مع المجتمع بأفراده والدولة بمؤسساتها في آن واحد.

وتشكّل العلاقة بين النخبة الرسمية والنخب الاجتماعية والاقتصادية الأساس التحليلي عند (ش. رايت ميلز) في تعرضه للعلاقة بين الدولة والمجتمع. فمفهوم النخبة لدى (ميلز) يدور حول «نخبة القوة» التي تضم النخبة الرسمية السياسية والنخب الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. تُتسع النخبة الحاكمة في تحليل (ميلز) لتضم كل الجماعات المؤثرة في توجيه السياسة، وتدخل النخبة السياسية الرسمية - الحكومة - وفقاً لرأيه في تحالفات مع جماعات

(١) Max Weber, *Max Weber on Law in Economy and Society*, edited with introduction and annotations by Max Rheinstein, A Clarion Book (New York: Simon and Schuster, [1967]), p. 324.

النفوذ لكي تتمكن من الحكم. ولكنها تلجأ، أي النخبة الرسمية - في الوقت نفسه إلى سلطتها المؤسسية لتقيّد نفوذ جماعات القوة للحفاظ على استقرار المجتمع وتفادي الاضطرابات الناجمة عن تضارب مصالح الشرائح الاجتماعية المختلفة^(٢).

ويتناول رالف ميلباند (Ralph Miliband) تحليل النخبة السياسية الحاكمة في إطار تحالف هذه النخبة مع شرائح اجتماعية معينة. وتمثّل هذه الشرائح - على حدّ تعبير (ميلباند) - الأصول الاجتماعية للنخبة السياسية الحاكمة. وتقوم النخبة بالعمل على توطيد مصالح الشرائح الاجتماعية التي تنتمي إليها. وتشكّل هذه النخبة في رأي (ميلباند) جماعة أطلق عليها «نخبة الدولة» (State Elite) تضم أشخاصاً يشغلون المناصب العليا في مؤسسات الدولة المختلفة، ويقومون بفضل مناصبهم بالسيطرة على عملية صنع القرار وتوجيهها لصالح الجماعات التي ينتمون إليها^(٣). ويذهب (ميلباند) في تحليله إلى أن جماعات المصالح والنفوذ تنأى عن تولي السلطة السياسية الرسمية مباشرة، ولكنها تؤمّن مصالحها عن طريق ممثليها داخل قنوات الحكم. وبهذا تحكّم «نخبة الدولة» بواسطة شرعيتها المؤسسية وركزيتها الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: مقومات النظام الحاكم في مصر منذ العام ١٩٥٢

تناقش أدبيات علم الاجتماع السياسي النظام الحاكم من خلال عدة عناصر، من بينها مؤسسات الحكم بنخبتها الحاكمة، وطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات، والتوجهات السياسية الداخلية والخارجية للنظام، والركائز الاجتماعية والاقتصادية لتوجهات النظام، وقنوات الربط بين النظام والمجتمع. ويشترط لضمان فعالية النظام توافر مقومات الشرعية لعناصره وتربطها. فشرعية النخبة السياسية المؤسسية الحاكمة تعتمد إلى حد كبير على شرعية سياساتها. وتعتمد الأخيرة - أي شرعية السياسات - على سند أو ركيزة اجتماعية تؤمّن شرعيتها. والمقصود بشرعية السياسات أن السياسات تكتسب شرعية اجتماعية وسياسية من خلال قبول المجتمع لها، وتسليمه بفائدتها، وتأييدها، إلى جانب شرعيتها القانونية المكفولة بواقع صدورها عن الدولة ككيان تتجسّد فيه الشرعية. ويكتسب رجل السياسة داخل النخبة السياسية المؤسسية شرعيته من خلال اقتراحه سياسة معينة، أو تبنيها، ثم من خلال عرضها، وخلق تأييدها، ثم بتنفيذها متى أمّن لها شرعية القبول.

هذه العلاقة بين شرعية السياسة وشرعية السياسي تحتم ضرورة وجود تناسق وتجانس بين النخبة السياسية والسياسات. ويفترض هذا الترابط ضمناً أن التغيير في السياسات لا بد أن يؤدي إلى تغيير في النخبة السياسية الحاكمة التي اكتسبت شرعيتها جزئياً من شرعية توجهاتها السياسية. والعكس صحيح. فصعود نخبة جديدة إلى الحكم يتبعه بالضرورة إما تغيير في السياسات، لأن جزءاً رئيسياً من شرعية النخبة الجديدة يعتمد على شرعية السياسات التي تقدمها وتوجهها، أو العمل على ترسيخ التوجهات نفسها التي فشلت النخبة القديمة في تحقيقها باتباع سياسات معينة.

(٢) Charles Wright Mills, *The Marxists* ([New York]: Dell Publishing Co., [1962]), p. 83.

(٣) Ralph Miliband, *The State in Capitalist Society* (New York: Basic Books Inc. Publishers; (٣)

London: Weidenfeld and Nicolson, 1969), p. 54.

ولكن خلافاً لذلك، لم يوجد هذا التناسق ولا التجانس بين النخبة السياسية المصرية وأنماط السياسات المتبعة منذ أوائل الخمسينيات. إذ شهدت مصر تغيرات مهمة، وأحياناً جذرية في التوجهات السياسية على مدى ثلاثة عقود، بينما ظلت النخبة السياسية الحاكمة بدون تغير يذكر، وحافظت على استمرارية مثيرة للانتباه^(٤). ويتطلب تحليل هذه الظاهرة فحص مقومات وشرعية النخبة السياسية المؤسسية المصرية ومفهوم خصوصيتها، وشرح الدور المهم الذي تلعبه الرئاسة في النظام السياسي المصري، وبوجه خاص في صياغة العلاقة بين النخبة السياسية والسياسات، واستبعاد عنصر الشرعية السياسية عن تلك العلاقة.

يقف على قمة السلطة التنفيذية في مصر رئيس الجمهورية، ويتبعه مجلس الوزراء، الذي يقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيسه طبقاً للمادة ١٤١ من دستور ١٩٧١. ويقوم رئيس الوزراء بدوره بعرض ترشيحاته من الوزراء على الرئيس الذي يتخذ القرار النهائي بشأنهم. ويحق لرئيس الجمهورية أن يتولى رئاسة مجلس الوزراء، وبذلك يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء. وللرئيس الحق في طلب عقد مجلس الوزراء في غير أوقات اجتماعاته الاعتيادية ورئاسة جلساته في وجود رئيس المجلس، طبقاً للمادة ١٤٢. هذه الحقوق وغيرها تجعل الحكومة مسؤولة مباشرة تجاه رئيس الجمهورية.

وتتداخل علاقة رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب، وتتشابك مسؤوليات وسلطات الطرفين. فلرئيس الجمهورية حق إصدار قرارات، لها قوة القانون، بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور، ويصوّت المجلس عليها خلال خمسة عشر يوماً من صدورها. وفي حالة غياب انعقاد المجلس تسري قرارات رئيس الجمهورية لحين عودة المجلس إلى الانعقاد والتصويت عليها. ويكفل الدستور لرئيس الجمهورية الحق في إعلان حالة الطوارئ طبقاً للمادة ١٤٨ - إذا استدعى الصالح العام ذلك - ويلجأ الرئيس للشعب مباشرة - وليس للمجلس - للاستفتاء على فرض حالة الطوارئ خلال ستين يوماً من إعلانها. كما يكفل الدستور لرئيس الجمهورية سلطات مباشرة لإصدار قرارات وإبرام اتفاقات لها قوة القانون بعد تفويض ثلثي المجلس التشريعي له بهذا، بمقتضى المادة رقم ١٠٨، والمادة رقم ١٥١. وعلاقة مجلس الشعب بالوزارة تتشابك مع سلطات رئيس الجمهورية؛ فمجلس الشعب هو الذي يمنح الثقة للوزارة، وله الحق في سحبها، إما من أحد أعضائها أو عن الوزارة كاملة. ويوجب حل الوزارة بعد سحب الثقة منها وتشكيل وزارة جديدة. ويتحتم دستورياً أن يصدّق رئيس الجمهورية على قرار مجلس الشعب بسحب الثقة عن الوزارة، أو عن أحد وزرائها. فإذا عدل الرئيس عن التصديق على قرار المجلس يكون له الحق في تخطي مجلس الشعب وطرح القرار لاستفتاء شعبي لتأييد الوزارة طبقاً للمادة ١٣٦. وفي هذه الحالة يحل مجلس الشعب.

وواقع الأمر أن مجلس الشعب ينفذ غالباً توجيهات رئيس الجمهورية ويصدّق على رغباته. ويتوقع رئيس الجمهورية التأييد المطلق من المجلس. وقد يتعرّض المجلس إلى الحل، كما حدث في العام ١٩٧٩، حيث تعرّض الرئيس لمعارضة ثلاثة عشر عضواً في المجلس، فقام بحله. ويشير أحد الكتاب إلى أن مجلس الشعب خلال الفترة ما بين ١٩٧١ و١٩٧٣ مارس حقه في إيقاف قرارات

(٤) تؤكد هذه المقولة دراسة قامت بها الباحثة، دلّت نتائجها على أن مقومات وصفات الكوادر المهنية والسياسية والخلفية الاجتماعية والتعليمية لنخبة عبد الناصر والسادات تكاد تتطابق. مما يؤكد أن نخبة السبعينيات لم تختلف في مكوناتها عن نخبة الخمسينيات والستينيات.

رئيس الجمهورية، وامتنع عن التصديق على ١٠ بالمئة من قرارات السادات. بعد العام ١٩٧٣ لم تحدث حالة ردّ فيها قرار لرئيس الجمهورية^(٥).

١ - آليات الانضمام إلى النخبة المؤسسية السياسية في مصر

يقوم النظام المصري كغيره من الأنظمة الحديثة على أجهزة الدولة الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية. ونخص بالتحليل في هذه الورقة جهازي الدولة التنفيذي والتشريعي. وهما الجهازان اللذان يشغلهما قطاع مهم من النخبة السياسية.

أ - مؤسسة الرئاسة

منذ أن تحوّلت مصر إلى نظام جمهوري، يجري شغل منصب الرئاسة عن طريق استفتاء شعبي. ولم يحدث منذ اعلان الجمهورية انتخاب منصب الرئيس. فالترشيح للرئاسة محصور في شخص بعينه، يوافق عليه الشعب أو يرفضه، ولكن ليس له بديل الاختيار. وبفضل آلية الاستفتاء يمنح رئيس الجمهورية شرعية مطلقة وسلطات هائلة، فلم يحدث أن وصل إلى هذا المنصب رئيس مصري نتيجة حصوله على غالبية الأصوات فقط، بل وصلوا جميعاً نتيجة حصولهم على نسبة تقارب الإجماع. وبغض النظر عن آلية الاستفتاء ونتائجها الملفتة للنظر في مصر، تظل هذه النتيجة واقعاً يحتم أن تقوم أي مناقشة لشرعية ومسؤوليات الرئيس المصري على أساسه.

ب - مجلس الوزراء

يشكّل مجلس الوزراء هيكل الجهاز التنفيذي السياسي المصري. وهو مجلس يعينه رئيس الجمهورية وفقاً لترشيحات الشخص الذي يختاره رئيس الجمهورية لرئاسة المجلس. ويستمد الوزراء شرعيتهم وسلطاتهم من شخص ومنصب رئيس الجمهورية ذاته. فأعضاء المجلس لا يصلون إلى مناصبهم من خلال فوز أحزابهم في العملية الانتخابية أو حتى ترشيح الحزب الحاكم لهم. وبالتالي تنتفي عنهم - وعن المجلس ككل - صفة الشرعية السياسية والاجتماعية. وترتكز شرعية المجلس وأعضائه على اختيار رئيس الجمهورية لهم وعلى قرارات تعيينهم. وتكاد شرعيتهم والسلطات المكفولة لهم تكون مماثلة لشرعية وسلطات مناصب كبار موظفي الدولة. وفي واقع الأمر يصبح شرط موافقة مجلس الشعب على تشكيل مجلس الوزراء من الأمور الشكلية، ويتبع ذلك سلسلة من التدايعات، في مقدمتها خضوع الوزراء خضوعاً كاملاً لمؤسسة الرئاسة واشتقاق شرعيتهم من شرعية الرئيس، وليس من شرعية سياساتهم وبرامجهم.

ج - مجلس الشعب

يتمتع هذا المجلس، على خلاف بقية أجهزة النخبة السياسية، بشرعية الانتخاب. ومع ذلك تلعب الخصوصية المصرية دورها هنا من خلال العلاقة بين مجلس الشعب والنخبة التنفيذية. فالترشيح لمجلس الشعب خاضع عملياً لرقابة السلطة التنفيذية. وفي ظل نظام الحزب الواحد كان الترشيح للمجلس لا يتم إلا بعد الحصول على موافقة الاتحاد الاشتراكي على المرشح. واعتُبر

(٥) Mark Cooper, *The Transformation of Egypt* (London: Croom Helm; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1982), p. 163.

الاتحاد الاشتراكي منذ نشأته الساحة الرسمية الوحيدة للممارسة «السياسية» في المجتمع المصري. وكان من بين وظائفه نشر الوعي السياسي بين أفراد المجتمع، وخلق تأييد شعبي لسياسات الجهاز التنفيذي، أو النخبة السياسية الحاكمة. ولم يكن الاتحاد الاشتراكي عملياً قناة مشاركة في الحكم، ولم يتم بوظيفة تجميع وتوجيه ضغوط جماعات النفوذ والأفراد في اتجاه المشاركة السياسية، بل ظل يمارس وظيفته كتنظيم سياسي يمدّ الرئيس بالتأييد والموافقة^(٦). ويبدو هذا الوضع مفهوماً في إطار السياسة التي اتبعت في اختيار قيادات الاتحاد الاشتراكي، إذ كان الأمين العام والأمناء الفرعيون وأعضاء الأمانة المركزية جميعهم يعيّنون في مناصبهم بقرارات يصدرها رئيس الجمهورية وليس عن طريق الانتخابات عبر مستويات التنظيم. وأصبح الاتحاد الاشتراكي في واقع الأمر لا يختلف كثيراً عن مجلس الوزراء، من حيث مصادر شرعية أعضائها ومسؤولياتهم وأساليب انضمامهم إلى النخبة السياسية الحاكمة. وبقيام نظام التعددية الحزبية أصبح الترشيح لعضوية مجلس الشعب يتم أساساً عن طريق الأحزاب. وبهذا ضمن الجهاز التشريعي من الناحية النظرية استقلاليته. ولكن الجهاز التنفيذي ظل من الناحية العملية مسيطراً على تشكيل أغلبية أعضاء المجلس من خلال تولي رئيس الجمهورية رئاسة الحزب الحاكم.

* * *

ويتضح من هذا العرض لمقومات نظام الحكم في مصر وآليات الانضمام إلى النخبة السياسية أن شرعية النظام ترتكز عملياً، وفي المقام الأول، على شخص ومنصب الرئيس. ولذلك ارتبطت نشأة وتطور النخبة السياسية المصرية مباشرة بمؤسسة الرئاسة. ففي بداية عهد الرئيس عبد الناصر كانت النخبة السياسية المصرية تتكوّن من قلة ضئيلة ورثها النظام السياسي الجديد عن النظام القديم وكثرة متزايدة من تكنوقراطيين وبيروقراطيين وضباط جيش. وأخذت القلة الضئيلة الموروثة في التضاؤل لأنها لم تفهم بالقدر الكافي مصدر شرعيتها الجديد، إذ لم تعد المكانة العائلية والأصل الطبقي والخبرة السياسية مصادر كافية للشرعية^(٧)، فضلاً عن أن اقتراح السياسات وكفاءة تنفيذها صارت في حدود علاقة أفراد النخبة بالرئيس، وليس بالقبول والتأييد السياسي والاجتماعي. فالقبول والتأييد صارا يصبّان مباشرة في شرعية الرئيس وعلاقته المباشرة بالجمهير.

ويتفق العديد من الباحثين والكتّاب على أن التوجهات السياسية وأبرز القرارات في عهد الرئيس عبد الناصر مثل تحديد ملكية الأراضي الزراعية وسياسة التخصير والتأميم، وقرارات التحول الاشتراكي كانت قرارات اتخذها رئيس الجمهورية، وانصب دور النخبة السياسية على إخراجها وتنفيذها. كما يتفق معظم المحللين على أن الرئيس السادات سلك السلوك نفسه في تجميع السلطة وتوجيه السياسات. ولكن ربما - وكما يشير أحد الكتّاب البارزين - فقد بالغ السادات في ممارسة هذا السلوك حتى اتسم حكمه بالفردية المطلقة^(٨). فعلى حين كان عبد الناصر

(٦) وهو الوضع الذي دفع محمد حسنين هيكل - في خضم أزمة ١٩٦٧ وأثناء محاولة عبد الناصر إعادة بناء التنظيم السياسي - للدعوة إلى ضرورة تحقيق «ديمقراطية المشاركة» وليس «ديمقراطية الموافقة».

(٧) استمر من هذه القلة من استطاع مسايرة الآليات الجديدة للدخول في النخبة وقبول مصدر شرعية النظام الجديد. ومن أبرز هذه القلة سيد مرعي ففي حين برز في النخبة السياسية قبل الثورة مستغلاً مكانته الاجتماعية وخبرته السياسية، لجأ بعد ١٩٥٢ إلى الاعتماد على خبرته التكنوقراطية لكي يستمر في إطار النخبة الجديدة. انظر: Robert Springborg, *Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei - His Clan, Clients, and Cohorts* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982).

(٨) ابراهيم سعد الدين، «خلاصة أعمال ندوة صنع القرار في الوطن العربي»، ورقة قدّمت إلى: كيف يصنع =

يحرص على استطلاع آراء وزرائه ومعاونيه قبل أن يتخذ القرار، عرف عن السادات أسلوبه في مفاجأة مستشاريه ووزرائه بقرارات دون التشاور - ولو شكلياً - معهم^(٩). وإن اختلف حينئذ اشراك النخبة - وليس مشاركتها - في عهد الرئيسين، فقد ظل دورها يقتصر على التنفيذ. ولعب بعض أفراد النخبة أدواراً متفاوتة في آليات تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية، وظهرت بصماتهم الشخصية في نطاق التنفيذ، وليس التوجّه.

ولكن ارتباط شرعية النظام في مصر بشخص ومنصب رئيس الجمهورية لا يفسّر بالدرجة الكافية أو في حد ذاته ظاهرة استمرارية النخبة السياسية الحاكمة عبر رئاسات مختلفة. فقد استمرت نخبة عبد الناصر السياسية تعمل تحت قيادة السادات. ثم كانت هي نفسها التي جدد لها شرعيتها خلفه الرئيس مبارك. هذه النخبة ذاتها لم تستمر فقط في ظل ثلاثة رؤساء متعاقبين، ولكنها استمرت أيضاً في ظل تغييرات جوهرية في التوجهات السياسية. إذ تشهد حالات معينة على أن أعضاء في النخبة السياسية المصرية تولوا مناصب مهمة خلال مرحلة التحول الاشتراكي، وكان بينهم أمناء الاتحاد الاشتراكي، وهم أنفسهم شاركوا في مناصب لا تقل أهمية خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتحول عن الاشتراكية^(١٠). وتشهد حالات أخرى على استمرارية فريدة في تنفيذ سياستين متناقضتين كسياسة المواجهة مع إسرائيل والسياسة التي أفضت إلى معاهدة السلام.

ومن بين الذين استمروا في النخبة السياسية الحاكمة رغم تغير التوجهات السياسية للنظام، وكان لهم دور في تنفيذ هذه التوجهات، سيّد مرعي الذي انضم إلى هذه النخبة في أوائل الخمسينيات، ومصطفى خليل الذي تولى أول منصب رسمي في ١٩٥٦ كوزير للمواصلات، وعبد العزيز حجازي، وممدوح سالم، وكمال حسن علي، وأسامة الباز، وغيرهم.

ثانياً: طبيعة النخبة السياسية الحاكمة وعلاقتها بعملية صنع القرار

يشير العديد من أدبيات علم الاجتماع السياسي إلى العلاقة بين النخبة السياسية الحاكمة وتوجهاتها السياسية وبين الركيزة الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد عليها لفرض سيطرتها وتستمد منها شرعيتها. والأمثلة التي تقدمها هذه الدراسات كثيرة، وإن اختلف علماء الاجتماع في تحديد أولوياتها بالنسبة إلى عناصر العلاقة الأكثر أهمية في السيطرة والتأثير. إلا أن جميعهم يسلّم بوجود علاقة تفاعلية تحكم أداء النظام.

وبالنظر إلى الحالة المصرية، هناك عدد من الفرضيات حول واقع تغير التوجهات السياسية في السبعينيات عنه في الستينيات. ويقوم أحد الافتراضات على أن مثل هذا التغير صحبه تغير في

= القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٠ - ٢١.
(٩) يشهد العديد ممن شغلوا مناصب في نخبة السادات السياسية أنه كان عادة يفاجئهم بقراراته وكان بعض منها قرارات مصيرية تحتم النقاش والتدقيق قبل اتخاذها. انظر: مذكرات محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع.
(١٠) من أمثلة هؤلاء ممدوح سالم، فؤاد محيي الدين، سيد مرعي، عبد العزيز حجازي، والنبوي اسماعيل.

النخبة السياسية الحاكمة، فأنت السبعينيات بنخبة جديدة ومختلفة عن نخبة الستينيات. ويسيطر هذا الافتراض بأنه بما أن كلاً من التوجهات والنخبة تغيرت، فالمنطقي أن تتغير الركائز الاجتماعية للنخبة. ويترتب على هذا الارتباط وذلك الافتراض التسليم، إما بأن هناك مسافة بين النخبة السياسية ورئيس الجمهورية تتمتع النخبة فيها بمقدرة توجيه السياسات، أو بأن الرئيس فقد صلاحيات وسلطة التوجيه السياسي، وخضع لضغوط نخبة سياسية جديدة فرضت توجهاتها، أو بأن الرئيس الذي تمّت التغييرات في عهده، وأعضاء النخبة الجديدة التي برزت، كانوا ينتمون إلى أصول اجتماعية مختلفة عن النخبة السابقة. وكلها مسلّمات غير صحيحة.

وباستبعاد مثل هذا الافتراض والارتباطات الناتجة منه، تحدّد الباحثة الاطار المنهجي لتحليل العلاقة بين تغيّر التوجهات السياسية والنخبة السياسية الحاكمة من خلال التعرّض لعلاقة مؤسسة الرئاسة بالنخبة الحاكمة وبأفراد المجتمع، ثم من خلال عرض خصوصية سمات النخبة السياسية المصرية نفسها.

١ - الأصول الاجتماعية للنخبة السياسية المصرية

لقد استقرّت الأصول الاجتماعية للنخبة الرسمية المصرية إلى حد كبير منذ الخمسينيات في الطبقات الوسطى وشبه العليا^(١١)، وهي الطبقات التي توفّرت لها القدرة المادية لإفراز كوادر علمية ومهنية تستطيع الوصول إلى مناصب الدولة الادارية والسياسية والعسكرية^(١٢). وتشير الدراسات إلى أن التغيّر الوحيد الذي طرأ على النخبة المؤسسية المصرية داخل الجهاز التنفيذي كان في انتقال التركيز في تجنيد أعضائها من الخلفيات العسكرية إلى الخلفيات التكنوقراطية والمدنية، وإن بقيت الاختيارات محصورة داخل اطار الأصول الاجتماعية ذاتها. ويشير دكميجيان (Dekmejian) في دراسة عن النخبة الحاكمة في مصر في عهد الرئيس عبد الناصر أن ٢٣,٦ بالمئة من المناصب العليا في الدولة شغلها أفراد ذوو خلفيات عسكرية، وشغل المدنيون نسبة ٦٦,٤ بالمئة من هذه المناصب. ومع أن النسبة الخالصة للمدنيين فاقت نسبة العسكريين إلا أن دكميجيان يذهب إلى القول إن المناصب الرئيسية في النظام ظلت في أيدي العسكريين، وبذلك ضمنت هذه الكوادر سيطرتها على الحكم حتى عام ١٩٦٨^(١٣). ويستشهد دكميجيان على سيطرة الكوادر العسكرية بغياب صعود أي من المدنيين إلى مركز قيادي في الحكم. أي أنه يستدل على مقولته بمنطق النفي، وليس الإثبات. فإذا لم يصعد المدنيون فلا بد أن العسكريين هم الذين شغلوا مراكز قيادية.

ولا تتفق الباحثة مع هذا المنطق. فليس هناك ما يدل على أن العسكريين لذاتهم شغلوا مناصب قيادية. ولكن يمكن القول إن الذين برزوا في النخبة التنفيذية كانوا من المقربين إلى رئيس الجمهورية وهؤلاء مديونون بمناصبهم إلى شخص الرئيس. ومن الطبيعي أن يكون بعض

Richard Hrair Dekmejian, *Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, (١١) N.Y.: State University of New York Press, 1971), p. 212.

(١٢) بعد معاهدة ١٩٢٦ فتحت أبواب الكلية العسكرية لأبناء الطبقات الدنيا والوسطى من المصريين للاتحاق بها. وكان جمال عبد الناصر من أوائل المستفيدين من هذا القرار الذي أتاح له الالتحاق بالكلية العسكرية في عام ١٩٣٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٠ - ١٧٨.

العسكريين المقربين من عبد الناصر قد حازوا على ثقته. ويختلف هذا المنطق عن المنطق القائل إن العسكريين تمتعوا بركييزة فعّالة داخل النظام بعيداً عن ثقة أو رغبات رئيس الجمهورية. ففي التحليل النهائي يظل من شغلوا مناصب قيادية في النخبة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين رجال الرئيس.

وجدير بالذكر أن تغييراً طفيفاً حدث في نوعية العناصر العسكرية التي جندت داخل صفوف النخبة. ففي العام ١٩٦٦ تشكّلت أول وزارة لها طابع تكنوقراطي برئاسة المهندس صدقي سليمان، وكان الثقل العسكري فيها واضحاً، وأن تغير من العناصر العسكرية الخالصة إلى العناصر العسكرية التكنوقراطية. ثم حدث تغير آخر في شكل ارتفاع نسبة المدنيين إلى العسكريين في النخبة السياسية، إذ ضمت وزارة العام ١٩٦٨، التي تولى رئاستها الرئيس عبد الناصر ثلاثة عشر وزيراً جديداً، جميعهم من المدنيين التكنوقراطيين^(١٤). واستمر التمثيل التكنوقراطي واضحاً في التشكيلات الوزارية منذ ذلك الحين وحتى الآن. وتشير دراسة قامت بها الباحثة أن ٨٢,٢ بالمئة من وزراء السادات كانوا من المدنيين التكنوقراط، وأن ٨,٦ بالمئة من العسكريين كانوا من الخلفية نفسها. أي أن التكنوقراطيين مثّلوا أكثر من تسعين في المئة من العناصر التي خدمت في وزارات السبعينيات. وتشير الدراسة ذاتها إلى أن ثلث أعضاء النخبة الوزارية في عام ١٩٩٠ كانوا أنفسهم أعضاء في وزارات السبعينيات. وحافظ النظام في عهد الرئيس السادات على تمثيل العسكريين في الحكم، وخصوصاً من خلال منصب رئيس الجمهورية ونائبه والمناصب المتعلقة بالدفاع والصناعة العسكرية. وهو الوضع المستمر حتى الآن باستثناء نائب الرئيس، بسبب خلو المنصب.

وكذلك استقرت الأصول الاجتماعية للنخبة السياسية الحاكمة داخل الجهاز التشريعي منذ تشكيله الجديد بعد دستور ١٩٦٢. فقد حدّدت نسبة تمثيل العمال والفلاحين من أعضاء المجلس بخمسين بالمئة. أي أن نصف أعضاء الجهاز التشريعي على الأقل من أصول اجتماعية وإطارات مهنية ثابتة. أما بالنسبة إلى باقي الأعضاء فقد أشرنا إلى آليات انتخابهم وفرضهم بواسطة الجهاز التنفيذي لضمان تجانسهم وتحالفهم مع النخبة التنفيذية. وهذا يعني أن الفائزين بعضوية مجلس الشعب إما من الأصول الاجتماعية نفسها لأفراد النخبة أو من أصول مشابهة أو من جماعات متحالفة معهم.

٢ - النخبة السياسية المصرية والتوجهات السياسية

يشير بعض الكتاب إلى أن السبعينيات شهدت عملية «احلال نخبوي»^(١٥) متمثلة في وصول نخبة يمينية إلى الحكم. ويستندون في ذلك إلى أن الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧١ شهدت صراعاً على القوة بين جانبي النخبة السياسية الحاكمة اليسارية واليمينية. وهو الصراع الذي فاز فيه في النهاية الجانب اليميني، ورسخ موقعه في النخبة بعد ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١.

(١٤) محمد محمد الجوادي، التشكيلات الوزارية في عهد الثورة (القاهرة: مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦)، ص ٦٨.

(١٥) أماني عبد الرحمن صالح، «أصول النخبة السياسية المصرية في السبعينيات: النشأة والتطور»، الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٦، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨)، ص ٤٩.

وفي واقع الأمر، تمتد جذور ١٥ أيار/ مايو إلى عام ١٩٦٦، ونحن نميل إلى تأييد الرأي القائل إن ما اتخذته الرئيس السادات من اجراءات في ذلك اليوم لم تكن سوى الضربة الأخيرة الموجهة إلى فريق بعينه داخل النخبة. ويختلف مع القول السائد إنه تحقق في ١٥ أيار/ مايو انتصار جناح أو فريق بميول ايديولوجية معينة على جناح أو فريق بميول ايديولوجية أخرى. صحيح أنه كانت توجد في النخبة التي عملت تحت رئاسة عبد الناصر فرق أو أجنحة متعددة. ولكن انتصار واحدة منها في ١٥ أيار/ مايو لم يتحقق بسبب تكتل ايديولوجي. لقد تحقق انتصارها لأنها ربطت نفسها ومصيرها برئيس الجمهورية الجديد، على عكس الفرق أو الأجنحة الأخرى التي اتخذت موقف العصيان أو التمرد على الرئيس الجديد، كشخص وليس كتمثل أو معبر عن ايديولوجية مختلفة.

في أوائل عام ١٩٦٦ تعرض الاتحاد الاشتراكي - وكان تحت رئاسة علي صبري - إلى نقد شديد من جانب عبد الناصر الذي أعلن أثناء اجتماعه بأمناء الاتحاد الاشتراكي في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ استيائه البالغ من القيادات السياسية للحزب، وحملهم مسؤولية فشل الاتحاد الاشتراكي في أداء دوره السياسي الذي أنشئ من أجله. وقد تجاوز هذا النقد حدود مجالس الحكم حين نقله الصحافي محمد حسنين هيكل من خلال مقالاته في جريدة الأهرام إلى الرأي العام^(١٦). وكان هذا النقل في حد ذاته دليلاً على الرغبة في توسيع الحملة ضد الحزب من جانب قيادة النظام. وبعد هزيمة ١٩٦٧ وما نشب عنها من فوران في الساحة السياسية والإلحاح الشعبي على المشاركة السياسية^(١٧) ازداد النقد الموجه من عبد الناصر للاتحاد الاشتراكي، وتحمله مسؤولية حجب المشاركة الشعبية، وسوء استعمال قيادات الحزب لمناصبهم، وتشكيلهم مراكز قوى داخل النظام. وأياً كان السبب الرئيسي في فشل الاتحاد الاشتراكي في بلورة قاعدة سياسية للنظام^(١٨)، فقد ظلت قياداته في موضع مساءلة بسبب الأحوال السياسية المتردية، وخصوصاً بعد أن اتهمت من جانب رئيس الجمهورية، وبقلم أقرب مستشاريه، أنها نصبت نفسها حكومة فوق الحكومة الفعلية^(١٩).

وكان من أهم نتائج هزيمة ١٩٦٧ أن اضطر النظام إلى مراجعة وتقييم السياسة التي انتهجها على مر الخمسة عشر عاماً السابقة أي منذ عام ١٩٥٢. فقد أيقن عبد الناصر أن الهزيمة العسكرية كانت في غالبها نتيجة ترددي النظام داخلياً، ولم يكن التفوق العسكري للعدو سوى السبب المباشر للهزيمة. وفي بيان ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨ حث عبد الناصر على بدء مرحلة جديدة من المشاركة السياسية وحرية الفكر وتعديل المسار الاقتصادي. وبرزت في البيان النية في تحجيم نفوذ العناصر التي استغلت مناصبها لمصالح شخصية، وأصبحت عبئاً على النظام وعائقاً أمام

(١٦) محمد حسنين هيكل، «بصراحة»، الأهرام، ١١/٨/١٩٦٧.

(١٧) شهد شهر شباط/ فبراير من عام ١٩٦٨ مظاهرات واسعة النطاق قام بها الطلبة والعمال وكانت الشرارة التي أشعلت المظاهرات صدور أحكام قضية الطيران التي اعتبرها الطلبة والعمال أقل مما يستحقه المسؤولون عن الهزيمة العسكرية في الحرب. وسرعان ما تحولت المظاهرات إلى مسيرة سياسية تطالب بالمشاركة السياسية التي كانت شبه معدومة. وفي آذار/ مارس من العام نفسه أصدر القضاة بيانهم يطالبون باستقلال القضاء وعدم تدخل الجهاز التنفيذي في تطبيق القانون وسلطات القضاء.

(١٨) لم يكن الهدف من إنشاء الاتحاد الاشتراكي خلق ساحة للمشاركة السياسية ولكن الهدف وراءه ظل خلق وتأمين تأييد شعبي للنظام وتوجهاته.

(١٩) المصدر نفسه.

محاولات تخفيف القيود والممارسات غير الديمقراطية. وكان اتجاه الرئيس تصفية هذه العناصر مثلما فعل مع المؤسسة العسكرية بعد حرب ١٩٦٧.

ولم تكن عملية تحجيم قيادات الاتحاد الاشتراكي لتتم بالسهولة التي تمت بها عمليات التصفية والتغيير في المؤسسة العسكرية، فالمهمة كانت أعقد، وكان لا بد من التروي في مجابقتها. فلقد ظل عبد الناصر يؤمن بأهمية دور الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي، وبالتالي لم يرد حله. ولكن كان لا بد من تصحيح دوره ومسار قيادته، ووقف ظاهرة انتشار جماعات النفوذ داخل التنظيم. وعلى خلاف الوضع في المؤسسة العسكرية - حيث كان الرأي العام مهيباً بعد الهزيمة لتصفية مراكز النفوذ داخل الجيش، التي أمكن بسهولة تحميلها المسؤولية في الهزيمة - لم يتمكن عبد الناصر من تحميل الأجهزة السياسية التنفيذية المسؤولية السياسية عن الهزيمة مباشرة خشية أن يبدو وكأنه يتملص شخصياً من مسؤولية النكسة. ولذلك فقد لجأ عبد الناصر إلى الوسائل غير المباشرة كإبعاد أفراد جماعات النفوذ الناشئة تدريجياً عن حلقات الحكم المباشرة وتهميش دورها وتشجيع الحملات الاعلامية ضدها. ومن ناحية أخرى كان التوجه السياسي الجديد الذي قرره عبد الناصر تبنيه وتنفيذه - وهو التوسع في المشاركة السياسية وممارسات حرية الرأي وتخفيف القيود - وسيلة هامة من وسائل إقصاء هذا القطاع عن التيار الرئيسي للنخبة.

وتدفع تطورات تلك المرحلة إلى الاعتقاد أن بعض هذه العناصر من النخبة السياسية الحاكمة كان في طريقه إلى الخروج منذ عام ١٩٦٨ على يد عبد الناصر. وإذا صحّت قراءتنا لهذه التطورات تأكد عدم صحة ما تردد بعد ذلك عن أن الهدف من اجراء ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١ كان إقصاء رجال عبد الناصر^(٢٠). ولذلك فالتحليل الذي يذهب إلى أن هزيمة ١٩٦٧ نتج منها صراع داخل صفوف النخبة وانتهى بفوز الجانب اليميني في عام ١٩٧١ يتطلب تدقيقاً أوفى لتفاصيل وتطورات الأمور ابتداء من أواخر عام ١٩٦٥ وحتى وفاة عبد الناصر.

إن التحليل الدارج عن الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧١ يخلط بين مفهومي الصراع والتنافس. فالصراع يفترض مواجهة مستمرة بين طرفين تسند كل منهما قاعدة قوة. ولو كان الشقاق الذي حدث داخل النخبة السياسية الحاكمة في مصر ينطبق عليه مفهوم الصراع لكان معنى ذلك أن طرفي الصراع كانا يستندان إلى قوى مادية داخل اطار الدولة أو صلاحيات سياسية واجتماعية مميزة، وكان معناه أيضاً أنه عند تفجّر الصراع سوف تستخدم أطراف الصراع سيطرتها أو احتكارها لقاعدة قوتها. وهو الأمر الذي لم يحدث بالنسبة إلى عناصر النخبة التي أبعدت في ١٩٧١. فحسب رواية أفراد هذا الفريق بعض العناصر التي أخرجت^(٢١)، لم يتمتع أفرادها بقاعدة تتيح لهم الدخول في صراع أو تهيئهم للسيطرة على النظام. وكان كل ما في استطاعتهم أن يفعلوه هو أن يستقبلوا بشكل جماعي بهدف إحداث بلبلة يستطيعون من خلالها خلق وضع ينشئ لهم كأفراد أو كفريق منفذاً للسيطرة على الحكم.

كما أن المنطق القائل بوجود صراع داخل صفوف النخبة يفترض أن لهذه النخبة دوراً في توجيه السياسات. وكما عرضنا من قبل فإن هذا الدور كان باستمرار دوراً محدوداً، إن وجد هذا

(٢٠) أكثر ما يمكن تحميل السادات شخصياً في اجراء أيار/ مايو ١٩٧١ أنه استغل الحدث في اخراج عناصر اضافية من الحكم لم يكن من المنتظر أن يبعدها عبد الناصر إذا قدر له أن يقوم هو بإجراء أيار/ مايو ١٩٧١.
(٢١) مذكرات أحمد كامل رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية الأسبق في: المصور (١٦ آذار/ مارس ١٩٩٠).

الدور على الاطلاق. وأقصى ما يمكن تصوره في هذا الشأن هو أن العناصر المعدودة التي حاول عبد الناصر تهميشها وأخرجها السادات من النخبة المؤسسية الحاكمة حاولت تخطي دورها التنفيذي إلى حيز صنع السياسات - أو معارضتها. أي أنها حاولت أن تشارك رئيس الجمهورية دوره في طرح توجهات سياسية الأمر الذي لم يسمح به النظام في مصر.

كذلك فإن الافتراض أن هناك مسافة بين النخبة السياسية ورئيس الجمهورية لا يجد سنداً له في ظل خصوصية العلاقة بين الرئيس والنخبة السياسية في مصر، كما أشرنا من قبل. وأدلة ذلك عديدة. ففي أواخر عام ١٩٦٥ كان عبد الناصر يناور من أجل فتح أبواب الحوار مع الولايات المتحدة، في محاولة لمنع تدهور الأوضاع بين البلدان ومعالجة أزمة القمح التي هدّدت أمريكا فيها بقطع مبيعات القمح إلى مصر. وخلال الأزمة أتى عبد الناصر بوزارة جديدة برئاسة زكريا محيي الدين. وفسر البعض هذا التغيير بأنه إشارة من عبد الناصر على استعداده فتح أبواب الحوار. وكان هذا صحيحاً - وبعد تعزّر وزارة زكريا محيي الدين في الوصول إلى حل مع الولايات المتحدة، قام الرئيس بتشكيل وزارة جديدة برئاسة المهندس صدقي سليمان. وفي كلتا الحالتين - وزارة زكريا محيي الدين ووزارة صدقي سليمان - كان هدف عبد الناصر أن يأتي بأشخاص يستطيعون تنفيذ توجهاته السياسية الجديدة. وتظهر عملية انتقاء أفراد النخبة المגיע بأشخاص أقدر من غيرهم على تنفيذ توجهات الرئيس. ويظهر دور أفراد النخبة هنا في اطار أدائهم التنفيذي، وليس في اطار التوجه السياسي.

وسلك السادات مسلك عبد الناصر نفسه في التعامل مع أفراد النخبة السياسية الحاكمة. فتركزت اختياراته من داخل النخبة ذاتها على من يرى فيهم القدرة على تنفيذ توجهاته السياسية دون مراعاة شديدة للانتماءات الايديولوجية^(٢٢). ففي أوائل حكمه - أي في الفترة التي تعمّد فيها الاستمرار في تبني وتنفيذ توجهات سلفه - لجأ السادات إلى الاستعانة في المناصب الوزارية والحزبية بشخصيات كان عبد الناصر قد اعتمد عليها في نخبته التنفيذية، مثل محمود فوزي وعزيز صدقي اللذين توليا على التوالي رئاسة الوزارة قبل أن يتولى رئاستها السادات بنفسه في آذار/ مارس ١٩٧٢. وكانت رغبة السادات في تأمين شرعية سياسية إلى جانب شرعيته القانونية كرئيس الجمهورية مرتبطة باختياراته لأشخاص ارتبطت شرعيتهم السياسية بشرعية سياسات عبد الناصر. وبدا أن هدف السادات في هذه المرحلة كان ربط شرعيته السياسية بشرعية عبد الناصر.

وفي أعقاب حرب ١٩٧٢ وبعد أن تمكّن السادات من إرساء بعض قواعد شرعيته السياسية، لم يعد بحاجة إلى ربط الشرعيتين الساداتية والناصرية. وبدأ في إحداث تحولات مهمة في التوجهات السياسية. وفي غضون هذا التحول استعان السادات بعناصر من النخبة السياسية القائمة نفسها^(٢٣). لذلك فليس دقيقاً ما جاء في بعض الكتابات من أن السادات قد شكّل نخبة سياسية حاكمة جديدة، أو أن نخبة سياسية جديدة ظهرت مع السادات وفرضت توجهاتها السياسية. تظل الحقيقة أن النخبة السياسية القائمة هي نفسها التي تولّت تنفيذ التوجهات السياسية الجديدة،

(٢٢) لقد شهدت التشكيلات الوزارية في عهد السادات اشراك وزراء ماركسيين مثل اسماعيل صبري عبد الله وفؤاد مرسى. ولقد تولّى الأول وزارة التخطيط أثناء فترة التحول من التوجه الاشتراكي في ١٩٧٢ - ١٩٧٤. بينما في أوج عهد التجربة الاشتراكية لم يلجأ عبد الناصر إلى ضم أي ماركسي إلى مجلس الوزراء. وبدل هذا المثال على ثانوية الميول الايديولوجية لأفراد النخبة الرسمية عندما يختارون لتنفيذ توجه سياسي قد يكون مخالفاً لمعتقداتهم السياسية. (٢٣) استمر اثنان وعشرون وزيراً ضمن وزراء السادات كانوا قد شغلوا مناصب في وزارات عهد عبد الناصر.

فهي التي أوكل إليها تنفيذ سياسات الانفتاح الاقتصادي، والتحالف مع الولايات المتحدة، وقطع الجسور مع الاتحاد السوفياتي، وإساءة العلاقات المصرية - العربية، والتفاوض مع إسرائيل وقبول التطبيع معها.

ومع ذلك فهذه الاعتبارات غير كافية للردّ على التساؤل حول ظاهرة استمرارية النخبة السياسية الحاكمة في مصر عبر تغيّر التوجهات السياسية. النخبة التنفيذية لا تكفي وحدها لتفسير وتبرير ظاهرة استمراريته. إذ يمكن - كما في حالات أخرى في نظم سياسية مختلفة - أن تتغير النخبة ولا يتغيّر دورها. كذلك فإن خصوصية العلاقة بين النخبة الحاكمة والرئيس غير كافية هي الأخرى لتفسير هذه الظاهرة. إذ لا يوجد ما يمنع رئيس الجمهورية من اختيار نخبة من أصول اجتماعية وخلفيات مهنية مختلفة لتنفيذ توجهات سياسية واجتماعية مختلفة. وفي هذه الحالة سوف تكون شرعية هذه النخبة الجديدة كسابقتها مستمدة من شرعية شخص ومنصب الرئيس. وقد يكون في خصوصية هذه النخبة ما يفسّر هذا الوضع.

ثالثاً: خصوصية النخبة السياسية الحاكمة في مصر

إذا كان دور النخبة السياسية التنفيذية وارتباط شرعيتها بشخص ومنصب رئيس الجمهورية لا يفسران وحدهما بالدرجة الكافية استمرارية النخبة رغم تغيّر التوجهات والرؤساء، فقد يكون من المفيد مناقشة أهم سمات هيكل وتكوين هذه النخبة وهي السمات التي تضيء عليها نوعاً من الخصوصية.

١ - النخبة السياسية الحاكمة المصرية نخبة متسعة ولكن مغلقة

كمثالياتها في عديد من الأقطار العربية، تعتبر النخبة المصرية نخبة مغلقة. ولعل من أسباب ذلك غياب آليات المشاركة السياسية الفعالة. وهو ما قد يساهم في تفسير ظاهرة استمرارية النخبة الحاكمة وعدم تعرّضها لتغيرات جوهرية. ولكن النخبة السياسية الحاكمة في مصر - على خلاف نظيراتها في الأقطار العربية - نخبة متسعة. ويمثّل هذا التناقض الشكلي في مقومات النخبة السياسية المصرية عاملاً إضافياً من عوامل استمراريته. فالمنطقي والمتداول أن اتساع النخبة يعني زيادة احتمالات دورانها، وأن انغلاقها يؤدي إلى تآكلها أو تدهور قدرتها على الاستمرار. ولكن النخبة السياسية المصرية استخدمت امكانية التعددية التي تتيحها عادة صفة الاتساع الذي تميّزت به لكي تحافظ على انغلاقها من خلال سيطرتها على قنوات الترشيح والتعيين السياسي. فأصبحت إحدى أهم سمات هذه النخبة أنها تتسع كمياً وتتعلق نوعياً. والمفارقة الجديرة بالاهتمام أن اتساع النخبة النسبي والشكلي حقق للنظام الحاكم رصيماً لا بأس به من الشرعية السياسية، ودفع هذا الإنجاز إلى الشعور بالاكتماء الذاتي وعدم الحاجة إلى تغذية النظام وتقويته بنخب بديلة أو توسعات نوعية في النخبة نفسها.

كذلك عملت ظاهرة اتساع النخبة السياسية المصرية على أن يكتسب أفرادها مرونة ساعدتهم على الانتقال من جماعة إلى أخرى داخل دوائر النخب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وبين شغل النخبة السياسية الحاكمة. فخرج أحد أفراد النخبة الرسمية من منصبه

يعني أنه فقد مكانه داخل جماعة أو «شلة» محدودة ولكنه لا يعني خروجه من دائرة النخبة التي تؤمن له مكاناً في جماعة أخرى في النخبة ذاتها.

وتظهر خصوصية النخبة السياسية الحاكمة المصرية في عدم اتساقها مع نظريات النخبة عموماً. فنظرية دوران النخبة The Circulation of elites التي عرضها باريتو (Pareto) وتعتمد عليها دراسات متعددة لا تنطبق على الحالة المصرية. ويقوم عرض (باريتو) للنخبة على أساس أنها جماعة صغيرة ومميزة في المجتمع تصعد إلى درجات السيطرة والحكم لاقتنائها صفات محددة تؤهلها لهذا الوضع. ولكنها سرعان ما تزول نتيجة التغير المستمر في المجتمعات. وتظهر نخبة جديدة تتحدى النخبة القائمة بما تتمتع به من صفات تتماشى مع الظروف والمتطلبات الجديدة في المجتمع، ثم تزيجها وتحل محلها. ويرتكز (باريتو) في تحليله على أن المجتمعات عموماً لا يمكن أن تقوم بغير وجود «نخبة» أو جماعة متميزة تتوفر لديها مقومات القيادة، ولكن تطور المجتمعات يحتم إحلال أو دوران هذه النخبة كجزء من الحراك الاجتماعي المستمر. وإذا طبقنا نظرية (باريتو) على المعادلة المشار إليها في مقدمة هذه الورقة بين شرعية السياسة وشرعية الساسة لا بد أن نستقر إلى منطق باريتو نفسه بأن النخبة تخضع لدوران مرتبط بتغير الأحداث والتوجهات، ولكن خصوصية النخبة الحاكمة المصرية وتكوينها المغلق والمتسع في آن واحد يقف حائلاً دون هذا الدوران أو ذاك الإحلال. فالتغير الذي طاول النخبة السياسية المصرية المؤسسية طاول أشخاصاً محددين في داخلها ولفترة محددة، ولكنه لم يطلها كنخبة مستمرة تشكلها اطرار محددة، في الغالب مترابطة.

٢ - تحالفات النخبة السياسية الحاكمة المصرية

يشير رالف ميلباند (Ralph Miliband) إلى ارتباط النخبة المؤسسية الحاكمة، أو نخبة الدولة كما أسماها، بشرائح اجتماعية معينة تشكل الأصول الاجتماعية للنخبة. وتعمل هذه النخبة على ترسيخ وحماية مصالح الشرائح الاجتماعية التي تنتمي إليها من خلال سيطرتها على مناصب الدولة العليا. أي من خلال نفاذها إلى ميدان صنع القرار أو اقتراح التوجهات السياسية. ويفترض تحليل ميلباند أن استقرار نخبة الدولة واستمرارها يقابله استمرارية في التوجهات التي تخدم مصالح شرائح النخبة الاجتماعية. وبالتالي فشرعية التوجهات السياسية تؤمن دائماً بركيزة اجتماعية محددة.

وفي الحالة المصرية استقرت الأصول الاجتماعية للنخبة المؤسسية الحاكمة فتحقق استقرار في مقومات النخبة ذاتها. ولكن على خلاف بعض ما ذهب إليه (ميلباند) يبدو أن استقرار الأصول الاجتماعية المستفيدة من وجود هذه النخبة. فعلى حين عملت النخبة السياسية الحاكمة المصرية في الخمسينيات والستينيات على خدمة مصالح شريحتها الاجتماعية إلى حد كبير، قامت النخبة نفسها في السبعينيات بتنفيذ سياسات وتوجهات تتناقض تناقضاً حاداً مع مصالح شريحتها الاجتماعية الأصلية. ونستند في تفسير هذه الظاهرة إلى التطورات في التوجهات السياسية التي شهدتها السبعينيات. لقد أتاحت هذه التوجهات فرصة ظهور جماعات اقتصادية جديدة داخل الطبقة الوسطى وشبه العليا في المجتمع المصري ولحق بركب الحراك الاقتصادي أفراد من جماعات أخرى من بقايا عناصر الأعيان ورجال الأعمال ممن كانت لهم مكانة اقتصادية واجتماعية متميزة قبل عام ١٩٥٦، وتهيأت لهم الفرصة من جديد في السبعينيات في ظل التوجهات السياسية الجديدة.

وتتفق الباحثة مع المنطق النظري الذي يعرض له (ميلباند) حول الربط بين النخبة ومصالح شرائحها الاجتماعية ومقومات سلطة هذه النخبة. ولكن هذا المنطق لا يجد سنداً قوياً في الحالة المصرية تحديداً. يفترض (ميلباند) في تحليله أن للنخبة السياسية الحاكمة أو نخبة الدولة شرعية ذاتية - وهو ما قد يكون قائماً في بعض الدول الغربية -، وأن هذه الشرعية والسلطة التي تتبعها تعطي النخبة دوراً في صنع القرار وتوجيه السياسات. وهما افتراضان لا يتسقان مع الحالة المصرية، وإن وجداً فإنهما موجودان بدرجة هامشية جداً.

إن النخبة السياسية الحاكمة في مصر لم تكن مطلقة الحرية في تحالفاتها، كما لم يكن لها دور مهم في ترجمة هذه التحالفات إن وجدت إلى توجهات محددة. بل كانت تحالفات النخبة تتم غالباً في إطار توجهات سياسة رئيس الجمهورية، وهو ما يفسر إلى حد ما استعدادها لخدمة مصالح جماعات أخرى غير جماعات أصولها الاجتماعية، أو جماعات من أصولها الاجتماعية نفسها، ولكنها انتقلت اقتصادياً واجتماعياً إلى شرائح أعلى.

٣ - هامشية النخبة السياسية الحاكمة في مصر

أفضنا في عرض مقومات شرعية النخبة السياسية الحاكمة في مصر وارتباطها بشرعية شخص ومنصب رئيس الجمهورية. كما أفضنا في عرض دورها التنفيذي وانسلاخها عن عملية توجيه السياسات. وأشرنا إلى أن النخبة السياسية الحاكمة المصرية نخبة معينة - بشكل مباشر أو غير مباشر - وليست منتخبة. وبالتالي، لا تستند إلى شرعية سياسية. ولم يحدث أن ارتبط توجه سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي رئيسي في العقود الماضية بنخبة الوزراء أو نخبة مجلس الشعب بل استمر هذا الارتباط برئيس الدولة. وإليه يعود عائد الشرعية السياسية وليس إلى النخبة. وبالإضافة إلى ذلك لا تقوم النخبة السياسية المصرية بأدوار أخرى هي من صميم وظائف وأدوار النخبة السياسية في دول أخرى.

المعروف أن النخبة السياسية إلى جانب قيامها بمهامها التنفيذية تقوم بدور حلقة الوصل بين نظام الحكم والمجتمع. فهي تمثل قنوات اتصال بين المجتمع والدولة وتساعد الرئيس على اتخاذ قراراته. ومن المفترض أن تقوم هذه النخبة بعملية انتقاء وتصفية لمسؤوليات الحكم مما يعفي رئيس الدولة من تحمّل المسؤولية مباشرة عن كل صغيرة وكبيرة. وأما في الحالة المصرية فنجد أن النخبة السياسية الحاكمة لا تؤدي أياً من الدورين، لا القناة ولا المصفاة. فهي لا تتمتع بشرعية سياسية تصلها بالمجتمع كي تصبح قناة اتصال ووصل، ولا تملك حق انتقاء.

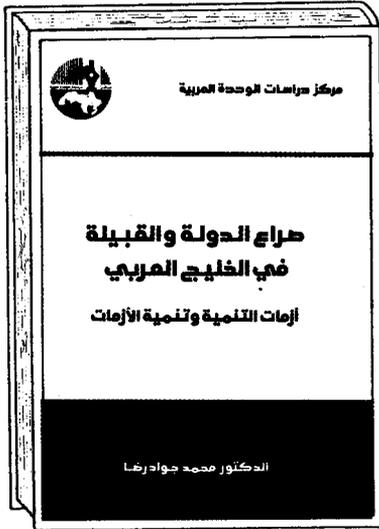
ولذلك فإن غياب الدور السياسي للنخبة المصرية الحاكمة جعل المسؤولية تقع كلية على عاتق رئيس الجمهورية. كما جعل جميع الضغوط الداخلية والخارجية تنصبّ عليه مباشرة. وهذا يفسر - إلى حد ما - حقيقة الانفصال بين التغير في التوجهات والتغير في النخبة. فأمّام الضغوط يضطر الرئيس إلى اتخاذ ردود أفعال سريعة تتمثل أحياناً في أسلوب الصدمات أو الاغراءات غير المدروسة سعياً نحو التخلص من، أو الاستجابة المتعجلة لضغوط واقعة عليه. ومع كل توجه جديد يطرح رئيس الجمهورية أملاً لجماهيره بقرب حلّ أزماتهم. وتقبل الجماهير بتغير التوجهات آمله في اقتراب الحل. فمثلاً حين وعد السادات الشعب المصري بقدوم الرخاء على أيدي الولايات المتحدة، ثم أعاد الوعد مرتبطاً بتحقيق السلام مع إسرائيل، فإنه بهذا الوعد وبذاك وبغيرهما كان يجري تحوُّلاً جذرياً في التوجهات السياسية الأساسية لنظام الحكم. وكما يقول (فيبر) فشرعية الشخص

ودعوته - أو سياساته - تقوم أساساً على إعطاء الأمل، وليس على تقديم الأفعال^(٢٤). وإن كانت حلقة الوعود والآمال تخدم شرعية القائد الروحي، فشرعية القائد السياسي لا يمكن أن تستمر بالآمال فقط. وحين يفقد الحاكم القدرة على تنفيذ وعوده تفقد الجماهير إيمانها بالوعد وتسحب الشرعية من نظامه، وأحياناً من شخصه، كما حدث مع السادات. فلقد بالغ السادات في ربط الدعوة باسمه مباشرة وبمنصبه كرئيس للدولة. واستبعد أي دور للنخبة، فتحمل شخصياً وزر عدم الوفاء بالوعد، ولم تحم نخبته السياسية من رد فعل من فقدوا الأمل فيه □

Weber, Max Weber on Law in Economy and Society, p. 13.

(٢٤)

صدر حديثاً



صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي

د. محمد جواد رضا

إن المجابهة بين الرؤية القبلية للمجتمع ومفهوم الدولة عنده هي مجابهة مشحونة بالتوتر واحتمالات التناقض. هذه هي الاشكالية - المحور الذي يتناوله الكتاب.

١٥١ صفحة

الثمن: ٤ دولارات